رأي القدس

كسر الحصار اللبناني ورجالاته

■ عادت الطائرات المدنية تحط في بيروت بعد اربعين يوما من الغياب، وتحول مطارها الى خلية نحل يضج بالمسافرين القادمين من مختلف انحاء العالم. فالشعب اللبناني واحد من اكثر شعوب الارض حيوية وقدرة على البقاء، وتحدي الصعاب، فهو شجاع اذا حارب، ومخلص اذا حالف، وخلاق اذا ابدع، وصاحب معجزات اذا ما تصدى لعملية البناء.

الحصار جرى رفعه ليس كرماً من ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي، ولا تعبيراً عن مشاعره الانسانية الدفينة، او حرصاً منه على هذا البلد الجميل، الحصار رفع رغماً عنه، وبسبب الارادة اللبنانية الجبارة في المقاومة وعدم الخنوع والرضوخ.

لبنان خرج منتصراً من وسط الدمار، وفي زمن قياسي، وفي واحدة من اكثر الحروب اختلالا في الموازين. ومن الطبيعي ان يكون هناك طابور خامس لا يريد ان يعترف بهذا الانتصار، بل يعمل على تقويضه، وازالة آثاره في اسرع وقت ممكن.

انها المرة الأولى التي تفرض فيها اسرائيل حصاراً يقابل بالغضب والاستنكار من مختلف شعوب العالم، باستثناء قلة قليلة في لبنان، وفي بعض العواصم العربية التي تأتمر بأوامر واشنطن، وتستعد للتحالف مع اسرائيل في الحرب القادمة ضد انتفاضات الكرامة في بعض الدول العربية والاسلامية.

كان المفترض ان يأتي كسر هذا الحصار الظالم المتغطرس على ايدي حكومات عربية وشركات طيرانها الرسمية، ولكنه افتراض جائز الحدوث في أي بقعة من بقاع العالم باستثناء منطقتنا العربية. فقد اثبتت الحكومات العربية انها اكثر التزاما بالحصارات الاسرائيلية، وتلبية لشروطها واملاءاتها، من التزامها بمطالب شعوبها في الحد الادنى من الحقوق والحريات.

كنا نتمنى لو ان الدول العربية الكبرى، مثل مصر والمملكة العربية السعودية، هي التي قادت عملية كسر هذا الحصار تكفيراً عن ذنوبها في التسرع بادانة المقاومة الاسلامية اللبنانية، ووصفها بالاقدام على مغامرات غير محسوبة، ولكن هذه الدول اثبتت انها عنيدة في الاصرار على الخطأ، وعدم التراجع عن مواقفها، والاستمرار في اتباع التعليمات الامريكية وتنفيذها حتى اللحظة الاخيرة.

المقاومة اللبنانية كسرت قاعدة صلبة في السياسة الاقليمية، عندما افشلت الغزو والعدوان الاسرائيليين اولا، وعندما فضحت الاستكبار الاسرائيلي امام العالم بأسره، وكشفت كيف تضع امريكا اسرائيل فوق القوانين والشرائع الدولية، وتعطيها تفويضا مفتوحا لفرض قوانينها على جيرانها العرب، مثلما فعلت بفرض حصاريها البحري والجوي على لبنان.

الحكومات الاسرائيلية ستتردد الف مرة في المستقبل قبل الاقدام على فرض حصارات جديدة، او غزو بلد عربي مجاور، ليس خوفا من الجيوش والجنرالات الذين يقودونها، وانما خوفاً من النتائج التي يمكن ان تترتب على خطوات كهذه.

هذه المعجزة اللبنانية يجب ان تقدر عربيا من خلال الدعم المالي الحقيقي لاعادة بناء ما دمره العدوان الاسرائيلي، فكون ايران تقف الى جانب المقاومة، وتزودها بالمال لتعويض المتضررين لا يعني ان يتراجع العرب، ويتخلوا عن اللبنانيين تحت ذرائع طائفية بغيضة. فكل ابناء لبنان، وبغض النظر عن طوائفهم ومذاهبهم هم عرب والوقوف الى جانبهم واجب وطني. فالعرب الذين قدموا ملياري دولار مساعدات لضحايا الاعصار كاترينا الامريكي يجب ان يظهروا المشاعر نفسها، وما هو اكثر منها، تجاه الاشقاء في لبنان وبأسرع وقت ممكن، والا اكدوا كل الاتهامات الموجهة اليهم بالطائفية والعنصرية، وتفضيل الامريكي، وربما الاسرائيلي، على الشقيق العربي.

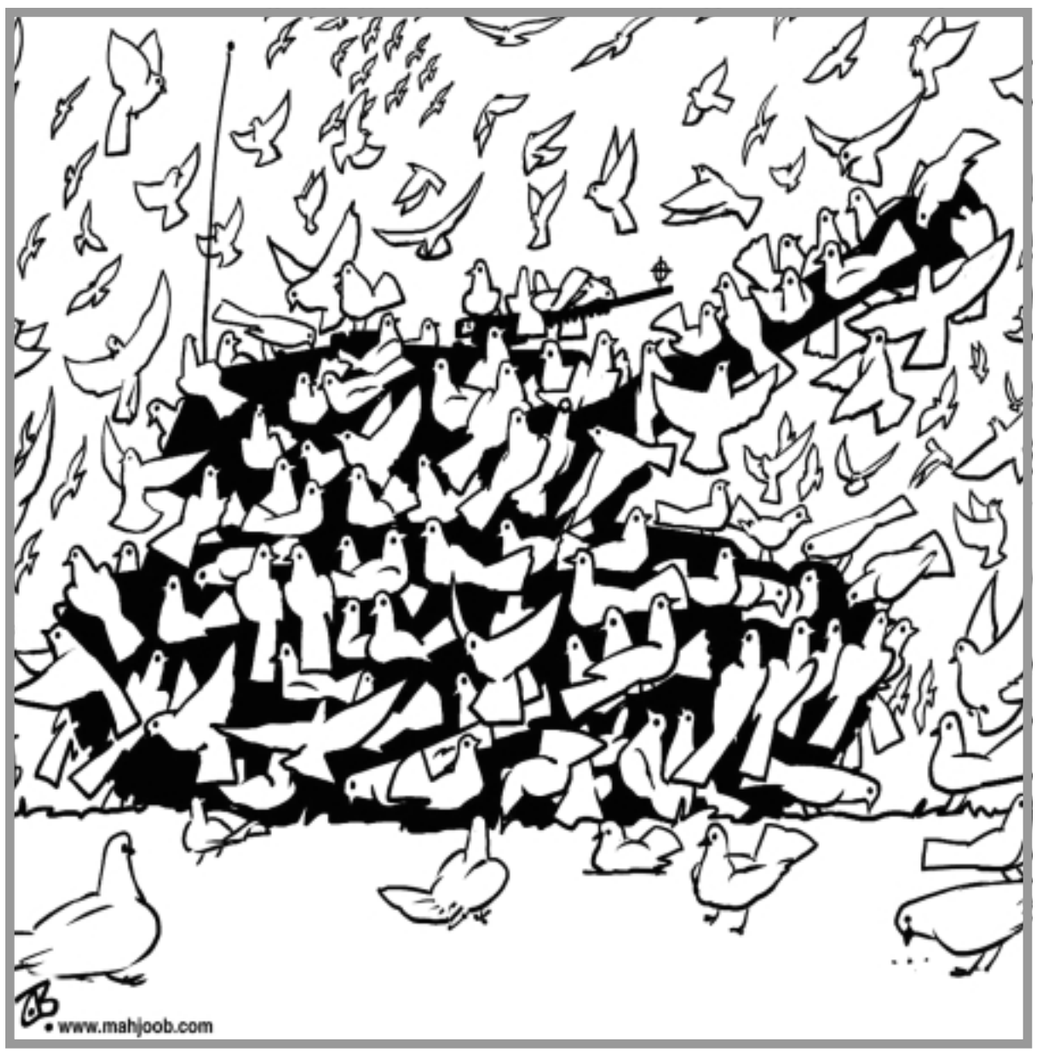

افراد يدّعون أنهم ضد التمييز الديني

المطبعون ليسوا مؤهلين لمناهضة أو مقاومة التمييز الديني

محمد عبدالحكم دياب *

■ كانت النية معقودة على الكتابة عن معركة جديدة فتحتها نشرة الاخوان المسلمين الالكترونية مع جمال عبد الناصر، في ظروف تثير الشك حول المغزى من اشعال مثل هذه المعركة في هذه المرحلة بالذات، وهي مرحلة تتركز فيها الجهود والأنظار الى ضرورة تضافر القوى لمواجهة التردي والانهيار الشديد في الأوضاع الداخلية والاقليمية، بشكل يجعل هذه المعركة مفتعلة، وتدخل ضمن محاولات البعض تقديم أوراق اعتماد جديدة تلبي شروطا مطلوبة لكسب الرضا الحكومي أو السعودي أو الغربي، وتخفف من الضغط الأمني والحصار السياسي محليا وعالميا، الا أنني آثرت التريث بعد اتصال بالأخ والصديق كمال الهلباوي، الناطق الرسمي الأسبق باسم الاخوان المسلمين في الغرب، وفي هذه الأثناء كنت أتابع معركة على الشبكة الألكترونية (الانترنت)، اندلعت وسط مجموعة بريدية بادرت بتأسيس جماعة «ضد التمييز الديني» في مصر، وعلى الرغم من سلامة الهدف ونبل المقصد، بدأت الأزمة مع بدء التوقيع على بيان التأسيس. عندما تسلل عدد من أنصار التطبيع ومؤيدي الدولة الصهيونية الى عضوية هذه الجماعة.

وهذا أشعر كثيرين بالقلق على مستقبل الجماعة الوليدة، بل ان وجودها واستمرارها ذاته أضحى محل تساؤل، فهذه المبادرة كانت مطلوبة ومهمة، فضلا عن أنها أصبحت ضرورية، في وقت تقوم فيه المنظومة الصهيو ـ غربية باللعب على وتر الفتنة، وبذل الجهد والمال والسلاح لنشر ثقافتها ورعاية دعاتها وتوفير الحماية لهم، لكن فريقا من المثقفين والعاملين في المجال العام بدا مستجيبا لهذه الثقافة، وملتزما بقيم التبعية، وقابلا بتبعات العمل لصالح الأعداء. فالمبادرة بدأت بحمل اسم «مسلمون ضد التمييز الديني»، وتطورت لتصبح «مصريون ضد التمييز الديني» واستقطبت أعدادا غير قليلة من المهتمين والراغبين في مقاومة التمييز، وجاء توقيع عدد من «الصهاينة» وأنصار التطبيع على بيان التأسيس بمثابة قنبلة فجرت الجماعة، وترتب على ذلك سحب عدد من الموقعين لأسمائهم من على البيان وظهرت حالة، يمكن وصفها بالتدليس، وقع في شباكها شخصيات وعناصر كانت محل احترام وتقدير، سواء بسبب دورها في الحركة الطلابية والسياسية في السبعينات والثمانينات، أو دورها الحالي في الحراك السياسي والاجتماعي الذي يشغل مصر، ومنها من عرف بنشاطه وسط الجالية العربية في بريطانيا، لدعم المؤسسات التعليمية والأكاديمية والطبية الفلسطينية، ومنهم من كان محسوبا على اليسار الماركسي، واستقر به المقام في حضن «الليبرالية»، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وهو ما يطرح علامات تعجب كبيرة وكثيرة.

باسم الليبرالية والتسامح والسلام منح هؤلاء مؤيدي أيديولوجية تعادي الحرية والتسامح والسلام من «صهاينة ومطبعين صك غفران وبراءة من خطيئة التمييز الديني. وقد كان بعضهم يردد أن الحركة الصهيونية ما قامت الا على التمييز الديني، وكذا قامت دولتها وكيانها، وبسبب هذا التمييز وجدت مبررها في اغتصاب الأراضي والحقوق وابادة السكان الأصليين، ومحو مدنهم وقراهم من الوجود، وبه ألغوا جماعات ومجتمعات كاملة من على خريطة فلسطين، لا أتصور أن التسامح والدعوة الى الحريات واقرار مبادئ حرية الاعتقاد والتعبير عن الرأي، والدفاع عن السلام، تسمح بالتعامل مع الأعداء، وتورط عدد من الموقعين على بيان التأسيس، لينصبوا من أنفسهم محامين عن التمييز والعنصرية والشر والجريمة. واذا كانوا مقلدين، كالقرود، للمجتمعات الغربية، فهل منهم من سمع أو خبر أن هناك قانونا غربيا لا يجرّم النازية والفاشية والعنصرية؟ هل هم غربيون أكثر من أهل الغرب ذاتهم؟! بماذا نفسر هذا؟ هل هو الانفصام النفسي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب فريقا متغربا ومصهينا من المثقفين؟ أم عمى الألوان الذي أصاب البعض في نظرته للوطن؟ ومع أن الليبرالية فيها جانب عنصري وصهيوني، الا أن عدد ممن حكموا باسمها ناصبوا هتلر وموسوليني وأخيرا بينوشية العداء، وها هم أبناؤهم وأحفادهم يناصرون ويدعمون قادة المشروع الصهيوني؟.. ألم يكن بلير عماليا وليبراليا، يرأس وزارة دولة هي الأعرق في هذا المجال على مستوى العالم؟ ألا يقف على رأس محور التمييز بين البشر على أساس الدين والعرق واللون؟ والمنظومة الصهيو غربية الحاكمة في الغرب، بانفصامها هذا، قبلت أن تصفي نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، ليس بسبب كفرها به ولكن لأنه أصبح عبئا عليها، بعد 350 عاما من المقاومة العنيدة، أي أن الاعتراف بالحقوق الوطنية والانسانية، في ظل الليبرالية الغربية، لا يتم الا بضغط القوة وتأثير المقاومة، لم يحصل خانع أو مستسلم أو مفاوض بارع على حقه. من هنا استمد تشرشل قيمته ووزنه، وجد فيه شعبه مقاوما شرسا للنازية. وتحول ديغول الى بطل للتحرير، وكان ذلك يوم أن دخل باريس تتويجا لانتصار المقاومة التي قادها من بريطانيا. ويوم أن نجعل من الدولة الصهيونية عبئا على الليبرالية الغربية، فسوف تتولى بنفسها تفكيكها وتصفيتها. والتاريخ الحديث مليء بهذه السوابق.

الليبرالية الغربية ـ داخليا ـ لا تسمح لأيديولوجيات التمييز الديني والعرقي بالعمل العام أو المشاركة السياسية، وان كانت تمارس ذلك وتشجعه ـ خارجيا ـ في الوطن العربي والعالم الاسلامي وبين شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فذلك للطبيعة العنصرية للمؤسسة الغربية. وتميز الآن بين دين وآخر، فدمغت العرب والمسلمين بالارهاب، أما الارهاب الصهيوني الفعلي يمارس برخصة «الدفاع عن النفس»، ليس هذا فقط فالصهيونية، بالتمييز الديني والعرقي والسياسي، منحت المحرقة النازية ضد اليهود، «الهولوكست»، حصانة وقدسية غير مبررة.. لا تجيز مناقشتها، واذا ما حاول أحد ذلك يتعرض لأقصى أنواع الملاحقة والعقاب والتشويه، والايمان بالمحرقة أضحى شرطا للتحضر والتقدم والدخول الى «المدنية» الغربية.. تغفر لمن يعتنقها ما تقدم من ذنبه وما تأخر!!! تبيح الكفر بالله وكل القيم والمثل العليا، ولا يتعرض من يقوم بذلك للمساءلة القانونية والعقاب.. لكن الويل، كل الويل، لمن يقترب منها، ليس بالانكار، انما لمجرد السؤال عنها وعن حجمها أو مبررات التصوير الأسطوري لها، أما المحارق اليومية في فلسطين والعراق وغيرهما يثاب الغرب عليها، لأنها، بالمنطق العنصري ومنطق التمييز الديني والعرقي والسياسي، محارق الأخيار لتخليص العالم من الأشرار.

الدفاع عن الصهاينة والمطبعين داخل هذه الجماعة أشعر عناصر وطنية عديدة بالخطر، فالقيم الصهيونية بدت لها السيادة على القيم الوطنية والانسانية، وأصبحت محركا لسلوك هذا الفريق، وكم فاجأني موقف ماركسيين سابقين وليبراليين حاليين، عندما انزلقوا في تعاملهم مع الانتماء الوطني، باعتباره مجرد وجهة نظر، الالتزام به من عدمه سيان، وما زلت لا أصدق ما صدر عنهم. وكيف لجماعة تصف نفسها بأنها ضد التمييز الديني، وتدافع عن مؤيدي وأنصار أيديولوجية تقوم عليه؟.. هل كان هؤلاء صادقين عندما أدانوا نظام التمييز العنصري (الأبارتايد) الجنوب افريقي؟ أشك في ذلك لأنهم لا يرفضونه في فلسطين؟ اذن ما هي مساحة التسامح بين المصفحة والبلدوزر الصهيوني وبين المنزل الفلسطيني واللبناني، المحكوم عليه بالهدم والازالة؟ وأين المساواة التي تجمع الميركافا واللحم العربي المعجون تحتها؟ وأي سلام يمكن أن يقوم بين المخرز والعين؟ والخوف هو أن نجد مستقبلا، من بين المدافعين عن هؤلاء «الصهاينة» والمطبعين، مرشدين وأدلة لجحافل الزحف العسكري الصهيوني، الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من مصر، لن يكونوا أقل من طابور خامس يفتح الطريق أمام هذه الجحافل وهي تستعد للانقضاض، سواء ارتدت لباسها الصهيوني الرسمي، أو جاءت بثياب حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو تدثرت بالزي الأنكلو ـ أمريكي أو ارتدت ملابس القوات متعددة الجنسية.. تعددت الأشكال والعدوان والاحتلال واحد.

من يؤيدون التمييز، الذي تقوم عليه الحركة الصهيونية وبنيت على أساسه الدولة الصهيونية، لا يكتفون بهذا بل يمارسون الارهاب الفكري بتبجح شديد. يتهمون الغير بالاقصاء متجاهلين أن الاقصاء والافناء والتطهير العرقي «تكنيك» وفن الأيديولوجية الصهيونية في تطبيقاتها العملية. انه فريق فيه رخاوة عزلته عن شعبه، الرافض للتطبيع، واستمرار الدفاع عن وجود هؤلاء وسط هذه الجماعة سيزيد من عزلتها، وفي هذا خسارة جمة لهذا المنبر الذي يتخلق وتتعلق به الآمال، واذا ما انتهى الأمر باقرار وجودهم فلن يكون حظهم بأحسن من حظ جماعات ومراكز سبقت في مناصرة للتطبيع، واتخذت موقف العداء من آمال وطموحات الشعب، ولن تفلح الشعارات أو النوايا الحسنة في تغيير الموقف العام منهم، فمن يحل ضيفا على السفارة الصهيونية في احتفالها بذكرى اغتصاب فلسطين، ومن ينظر الى شريكه، المصري، في الوطن باعتباره محتلا ومستعمرا، وجب اجلاؤه وتحرير البلاد منه، لمجرد أنه مخالف له في الدين والعقيدة.. هؤلاء بدوا مجردين من الحس الوطني والانساني، ومع ذلك «ياخدونا في دوكة» كما نقول في مصر.. يتحدثون عن التسامح وعدم التمييز، ويمارسون الارهاب الفكري، ولو مكنوا قد يتبعون ذلك بالتصفية الجسدية.

ان الخلاف لم يكن في رأي أو وجهة نظر، ولم يكن حول أيديولوجية حكم أو اقتصاد، وحول اقتصاديات السوق والاقتصاد الموجه، ولا على اعتماد المشروع الخاص أو العام كأساس للتنمية، ولا حول الاستبداد والديمقراطية، ولا عن الوحدة والتجزئة. انه تناقض عدائي، كما يقول فقهاء الفكر الماركسي، فالوطن مثل الوليد أو «الضنا» بتعبير «بنات البلد»، لا يقبل القسمة، حتى عند الاختلاف، فكل منهما يحصل على نصيبه من لحمه ودمائه وعظامه، وهذا يعني الموت، ولن نقتل الوطن بأيدي هؤلاء، فما بين الوطنية والخيانة ليس رأيا، وما بين حياة الوطن وموته ليست وجهة نظر، وهذا الذي يجعل النقاش والحوار الدائر بلا جدوى، وكان هذا رأيي منذ أن أطلت هذه الرؤوس، وبعد أن كنت قد وقعت على البيان الأول، لم أوقع بيان التأسيس، ويوم أن تتخلص الجماعة من هذا الرجس يكون لكل حادث حديث. وسؤال أخير أوجهه للمدافعين عن المطبعين والصهاينة، عندما يصفون أنفسهم بأنهم ليسوا جماعة سياسية، ونحن نقر بذلك، وسؤالنا هو هل على الجماعة «غير السياسية» أن تتحلل من الالتزام الوطني أو الأخلاقي؟ ردوا على سؤالي أكرمكم الله!!.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

نواب الاحتلال يناقشون مسابقة العلم والنشيد الوطني!

هيفاء زنكنة *

■ راقبت يوم الاربعاء ولمدة ساعة بثا مباشرا لاحدى جلسات ما يسمى بمجلس النواب العراقي. وقد بدا النواب اناثا وذكورا بصحة جيدة، تشي اصواتهم بالحماس اثر عودتهم من العطلة الصيفية بعيدا عن حرارة بغداد والمفخخات ونحر الاعناق وقصف القوات الامريكية ومداهمتها البيوت وقتال ميليشيات الاحزاب السياسية. بدا على وجه كل نائب او نائبة استقرت عليه عدسة الكاميرا ولو لثانية بأنه سيتخذ قرارا حاسما، اليوم اليوم وليس غدا، سينهي من خلاله بلاء المواطن العراقي.

وفعلا، قام النواب بالتصويت على قرار خطير، سيمرر الى (حكومة المصالحة الوطنية) في اليوم نفسه، ان لم يكن اللحظة ذاتها. ما دام نقل الجلسة المهمة حيا ومباشرا وقد تتاح لرئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الجمهورية الطالباني، ان لم يكونا مشغولين باستقبال أحد المسؤولين الامريكيين أو البريطانيين، مشاهدتها. لقد صوت النواب بشجاعة كبيرة على قرار، بدا لمن يتابع البرنامج، بانه سيغير فورا من مأساة المواطن العراقي الامنية والمعيشية وقد يساعد على تشجيع الاربعة ملايين مغترب على العودة الى ربوع وطنه. فما هو القرار الذي تم التصويت عليه بأغلبية الحضور؟ هل طالب النواب الحكومة الديمقراطية المنتخبة بالتحقيق في اختلاس المليارات من ثروة ابناء الشعب، بينما يتحسر الكثيرون على لقمة الطعام، ويتعارك الاطفال فيما بينهم على جمع كل ما يمكن بيعه من أكوام القمامة، وتبيع الفتيات اجسادهن لاعالة بقية افراد الاسرة؟ هل طالبوا بان تنصب اجهزة قياس كمية النفط التي يتم ضخها من حقول النفط فورا وبعد ثلاث سنوات ونصف من السرقة العلنية؟ هل سيتم طرد حراس/ حرامية المنشآت النفطية من مرتزقة الجلبي وبقية الميليشيات؟ هل صوت النواب على مطالبة الحكومة باجلاء قوات الاحتلال التي تعيث في البلاد قتلا وتعذيبا واغتصابا؟ هل صوتوا على رفع الحصانة عن جنود الاحتلال والمتعاقدين معهم من المرتزقة وحراس شركات الامن والغاء ميليشيات الاحزاب بانواعها؟ أم انهم صوتوا، وهذا أضعف الايمان، على انزال حكم الاعدام بجنود الاحتلال الذين استباحوا الاعراض وقتلوا المدنيين؟

كلا . لقد صوت النواب على مهزلة تدعى قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية. يهدف القانون وبالدرجة الاولى الى تكريس خصخصة سوق النفط بعد ان عملت حكومات الاحتلال الثلاث على تعزيز عجز وزارة النفط عن تزويد المواطن بما يحتاجه من البنزين ومشتقات الوقود وهو ابن البلد الذي يملك ثاني أكبر احتياط للنفط في العالم. أجاز مشروع القانون لشركات القطاع الخاص العراقي والاجنبي وبموافقة وزارة النفط استيراد المشتقات النفطية بقصد بيعها للاستهلاك المحلي. وهذا هو بالضبط ما تهدف اليه كل قوانين بريمر الاقتصادية. الخصخصة واللامركزية وفتح الابواب للاحتلال بعيد المدى أي الهيمنة الاقتصادية بحجة عجز مؤسسات القطاع العام عن اداء واجباتها. وقد تم التصويت على القانون، على خطورته، بلا نقاش وبصمت يدل اما على الجهل او التواطؤ.

الا ان أصوات النواب (الوطنية) ارتفعت عاليا، كما في سوق للمزاد، عندما اعتلى النائب فؤاد معصوم المنصة ليلقي بيانا، في الفقرة الثانية من البرنامج، طالب فيه بتشكيل لجنة تقوم باعلان مسابقة لاختيار علم وشعار العراق والنشيد الوطني. ولا ادري اين كان النائب معصوم في السنوات الثلاث الاخيرة خاصة وانه أحد الوجوه التي استنسخت في كل حكومات الاحتلال المرة تلو المرة؟ الم يسمع حضرة النائب بحكاية العلم العراقي الذي تم تصميمه من قبل المعماري رفعت الجادرجي بتكليف من حكومة الاحتلال الاولى برئاسة علاوي وبعد الاعلان عن مسابقة للعلم والشعار والنشيد، كلفت المواطن العراقي ميزانية لم يعلن عنها، وان تم الاعلان عن تصميم العلم الذي ما ان رآه المواطن حتى خرج الى الشوارع، على الرغم من انشغاله بالدفاع عن حياته وحياة افراد عائلته، محتجا ومطالبا بابقاء العلم القديم على حاله الى ان تزول محنة الاحتلال. وكان سبب رفض المواطن للعلم الجديد هو شبهه بالعلم الاسرائيلي بلونيه الابيض والازرق. وقد استمرت التظاهرات وحرق العلم الجديد فترة طويلة لابد ان النائب معصوم يتذكرها. فما الذي تغير الآن؟ من ناحية العلم لم يتغير شيئا. فالعراق محتل ينوء اهله تحت السيطرة العسكرية للقوات الانكلو ـ امريكية وبمساعدة حفنة من العملاء. الحكومة المنتخبة افتراضا ومعها ملحقاتها من نواب ودستور وميليشيات وشرطة تقوم بعروض هوليوودية بين الحين والاخر لتمتص غضب الناس وتشغلهم عن همومهم الحقيقية. وما اثارة مسألة تغيير العلم العراقي الان غير لعبة تهدف الى تحويل أنظار الناس عن جريمة كبيرة ترتكب وفصل من فصول مسرحية الاحتلال.

وقد أدى محمود المشهداني دوره كرئيس لمجلس النواب بشكل بارع حقا. حيث كان مرحا خفيف الظل كعادته. كاد ان يقترب من الجعفري، رئيس وزراء حكومة الاحتلال الثانية، في ثرثرته المتزايدة بمرور الدقائق. وقد جمع المشهداني في ادائه الكوميدي ما بين روح النكتة والمعرفة السطحية بالتاريخ والسياسة مع نفاد الصبر اذا حدث وتجاوز احد الحاضرين أي النواب حدود دوره. وقد بلغ المشهداني قمة تألقه حين حاول عدد من النواب مناقشة اهمية رفع العلم العراقي في كل أرجاء العراق بلا استثناء. حينئذ شعر بان ادارة الجلسة على وشك الافلات من بين يديه فصرخ باحد النواب الذي نهض من مكانه لقضاء حاجة ان يجلس في مكانه وان يكف عن الحركة. وماذا عن العلم، رمز الدولة العراقية؟ كرر المشهداني ما قاله احد النواب بان العلم لم يرفع في المنطقة الكردية منذ عام 1991 . متناسيا بان البارزاني الذي أثار اشكالية العلم هذه المرة، تربى سياسيا، مثل معظم المتعاونين مع الاحتلال، في ظل رئيس النظام السابق. وان البارزاني، مثل أي ابن يحتاج المساعدة، لجأ الى صدام حسين طلبا للاسناد والحماية في منتصف التسعينات في مرحلة تأجج ما سمي بـ(اقتتال الاخوة) أي الحرب الاهلية بين حزبه وحزب الطالباني. الحرب التي أدت الى مقتل 5000 مواطن عراقي كردي. ولعل من المفيد ان نقرأ بهذه المناسبة رد جلال الطالباني على رسالة بعثها اليه جيريمي هانلي، مساعد وزير الخارجية البريطاني. شكر الطالباني بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1995، جيريمي على (اهتمام حكومة صاحبة الجلالة بمصير شعبنا الكردي والعراق، وكذلك حرصكم على انجاح المبادرة الامريكية التي وافقنا عليها واعلنا استعدادنا للوقف الفوري للقتال). وما يعنيه الطالباني بالقتال هو ما بين حزبه وحزب البارزاني. ويستطرد الطالباني قائلا: (ورجائي بأن تنفذ حكومة صاحبة الجلالة سياستها بانتقاد وقطع العلاقة مع الطرف المتعنت والرافض للحل السياسي والسلمي لانه ليس من العدل ان يساوي المرء بين موقفي الحرص على السلم والحل السياسي وسيادة القانون وموقف الاصرار على الاقتتال الداخلي بالتنسيق والتعاون مع الدكتاتور صدام حسين). وما يعنيه الطالباني بالطرف المتعنت المصر على القتال هو البارزاني الذي اتهمه الطالباني بالاستحواذ على اموال الجمارك لوحده لتسليح المقاتلين التابعين لحزبه وعلى حساب حزب الطالباني. وكما هو معروف لم يتوقف القتال بين الحزبين الا بعد ان هددت امريكا الحزبين بسحب حمايتها لهما، وكما يخبرنا الطالباني في رسالة له بتاريخ 28 آب (أغسطس) 1996، موجهة الى اعضاء مكتبه السياسي: (هكذا أيها الرفاق فانتم تعلمون ان قطع العلاقة مع امريكا والدخول في حرب اعلامية معها امر خاطئ. لذا لا يمكن رد طلبهم بشأن وقف النار).

ان ما تناساه رئيس مجلس النواب الافتراضي وهو يخاطب النواب الافتراضيين في المنطقة الخضراء، تذكيرهم بان البارزاني الرافض لرفع العلم العراقي الان هو ذاته الذي طلب المساعدة العاجلة من رئيس النظام السابق الذي خط بيده عبارة الله اكبر على العلم، وان القوات التي توجهت لتلبي نداء المساعدة كانت تحمل العلم العراقي ذاته. وكانت الطامة أكبر من مجرد فقدان مؤقت للذاكرة حين لم يناقش أي من النواب الاسباب الداعية الى اثارة اشكالية العلم الان وما هي الجريمة الجديدة التي يتم التستر عليها من قبل الاحتلال. أم ان الفرحة بتمرير قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية قد أغرقت قلوبهم بالذهب الاسود؟

* كاتبة من العراق

وفد سورية الشعبي إلى لبنان:

تزوير صورة مجتمع

حكم البابا

■ لا أظن أن الوفد البرلماني الشعبي السوري الذي زار لبنان مؤخراً يمثل سورية أو المجتمع الأهلي السوري، بالطريقة التي حاول فيها رئيسه عضو مجلس الشعب السوري الدكتور محمد حبش التعريف عن وفده وتقديمه لوسائل الاعلام، وأنا هنا لا أتحدث عنه من الجانب السياسي، لأن عدم معرفتي بأسماء أعضاء الوفد وباتجاهاتهم السياسية تمنعني من ذلك، إنما أتحدث عن الصورة الخارجية لأعضاء الوفد، الذي يشكل لابسو الجبة والقفطان والعمامة والقلنسوة ما يعادل تسعين بالمائة منه، وتقديم هؤلاء باعتبارهم ممثلين للمجتمع السوري كلّه يكاد يكون تزويراً لصورة هذا المجتمع، الذي يغلب عليه الطابع المدني أكثر مما يغلب عليه الطابع الديني، ولا يستطيع رجال الدين من مسلمين ومسيحيين ـ مهما بالغوا في حجم حضورهم وشعبيتهم ـ الإدعاء بأنهم يمثلون مجتمع سورية الأهلي، وأي زائر لسورية (أو حتى متابع لشاشة تلفزيونها) يستطيع ملاحظة أن هناك فرقاً كبيراً على الأقل في الشكل، بين صورة الشارع السوري الحقيقية، وبين الصورة الزائفة التي أراد الدكتور حبش من خلال وفده البرلماني الشعبي تقديمه بها.

لا أعرف من كان وراء اختيار تشكيلة الوفد البرلماني الشعبي السوري سواء كان الدكتور حبش أم غيره، وما إذا كانت مجرد صدفة أو أنها رسالة مقصودة إلى بلد أقرب إلى المركز الإعلامي، ويكاد يشبه استديو للبث المباشر، ولكن لو أضفنا الصور التلفزيونية لهذا الوفد الروحي أو الديني في جولاته على الشخصيات اللبنانية إلى حوادث حرق سفارتي بلجيكا والدانمارك قبل فترة في دمشق، إبان أزمة الكاريكاتور المسيء للرسول الكريم محمد، وجمعنا إلى ذلك الاعلانات المتكررة عن إحباط عمليات إرهابية لما يسمى بتنظيم جند الشام الأصولي، والمواجهات المسلحة مع عناصره، وأضفنا إلى تلك الأحداث الظهور المتكرر للدكتور محمد حبش في نشرات أخبار الفضائيات العربية كمتحدث من دمشق، باعتباره يجمع بالاضافة إلى صفته كرجل دين ومدير لمركز متخصص في الدراسات الاسلامية صفة النيابة في مجلس الشعب، فستكون نتيجة هذه المعادلة في الرياضيات السياسية (لمن لا يعرف صورة مجتمع سورية الحقيقي وليس على تماس مباشر به) مجتمعاً يكاد بطريقة من الطرق يكون طالبانياً، وفي ذلك تشويه كبير لمجتمع يعتبر فيه الدين عنصراً من مكونات الحياة المدنية، ولا تسير فيه الحياة المدنية وفقاً لتعاليم الدين حتى في أكثر بيئاته تديناً، ولم يستطع التيار الاسلامي أن يحمل إلى برلمانه أكثر من عدة نواب، في حين كان النواب الاشتراكيون والليبراليون يشغلون أغلب مقاعده، حتى في مرحلة ما قبل الاعلان عن تحويله إلى مجتمع اشتراكي بعد 8 آذار (مارس) 1963.

ولذلك فوفد الدكتور حبش فيما يتعلق بتسميته بالشعبي يعتبر مغالطة لواقع سورية الفعلي، ولا يمثل أكثر من جزء من أجزاء المجتمع السوري، الذي لم يفوض ولا لمرة في تاريخه رجال الدين ـ مسلمين ومسيحيين ـ بتمثيله، إلاّ في حالات نادرة وفي مشكلات أقرب إلى الشخصية والحالات الخاصة، وأي وفد شعبي يخلو من شخصيات من أمثال الدكاترة والأساتذة صادق جلال العظم وبدر الدين الشلاح وعارف دليلة وحنا مينه ودريد لحام ونجاح العطار وميشيل كيلو ووليد إخلاصي وعلي عقلة عرسان ورياض سيف ورياض الترك وصابر فلحوط والأب الياس زحلاوي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي وأمثالهم (سواء اتفقنا أو اختلفنا مع مواقف ورؤى بعضهم إلا أننا لا نستطيع الاختلاف حول قيمتهم الشخصية أو العامة)، لا يمكن تسميته بالوفد الشعبي السوري، ومن الخطر تقديم صورة مجتمع سورية بالعمة والجبة والقفطان مهما كانت الغايات!

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:

مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:

عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف/فاكس: 5066089 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel/Fax: (9626) 5066089

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN